

**استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية
دراسة تحليلية حول المصارف المدمجة وفق إحصائيات شركة تأمين
الودائع الفدرالية**

**ا.م.د. زينب شلال عكار
جامعة البصرة/كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم إدارة الأعمال**

**Using the merger strategy to contain the results of the
Financial Crisis
An analytical study on the integrated banks according to the
statistics of the Federal Deposit Insurance Company**

Assistant prof.Dr. zainab shalal akaer

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدمجة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية

أ.م. د. زينب شلال عكار

المخلص :

يهدف البحث إلى التشخيص المبكر للأزمة المالية لأنه يؤدي إلى تقليص حجم الخسائر في القطاع المالي والمصرفي، وإمكانية استخدام لاستراتيجيات ومنها الاندماج لتقليل الآثار الناجمة عن الأزمة المالية، فضلا عن المواجهة المبكرة للأزمة المالية لان عنصر الوقت مهم جدا. ولقد اعتمد البحث على البيانات الواردة في شركة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) والتي تبين المصارف المدمجة ضمن الفترة (2010- 2016) وتحديد الاندماجات بعد أزمة العقارات. واهم ما توصل إليه البحث يتمثل في قيام الحكومة بدمج المصارف التي تواجه الإفلاس في كيان واحد بهدف توحيد التعامل مع كافة المتضررين من مصارف وأصحاب الودائع، إلى جانب تشكيل لجنة متخصصة من الخبراء الماليين والاقتصاديين والتي تعد لجنة طوارئ لمعالجة الأزمات المتوقعة والسيطرة على الأسواق المالية من قبل الحكومة ومنع عمليات البيع على المكشوف للأسهم بهدف التقليل من آثار الناجمة عن الأزمة المالية.

Abstract

The research aims at early diagnosis of the financial crisis because it reduces the losses in the financial and banking sector, and the possibility of using strategies such as mergers to reduce the effects of the financial crisis, as well as early confrontation of the financial crisis because the element of time is very important. The research was based on (FDIC) data showing consolidated banks in the period 2010-2016, specifically mergers after the real estate crisis. The main objective of the research is to merge the banks facing bankruptcy into a single entity with the aim of unifying the dealings with all those affected by banks and deposit holders, as well as forming a specialized committee of financial and economic experts which prepares an emergency committee to deal with the expected crises and control financial markets. Government and to prevent short selling of shares in order to minimize the effects of the financial crisis.

المقدمة

في السنوات الأخيرة، أصبحت عمليات الاندماج والاكتماب شائعة جدا، ليس بين الكيانات التجارية وإنما بين المؤسسات المالية والمصرفية وبفعل مجموعة من العوامل والتي تتمثل (العولمة، المنافسة، التكنولوجيا) ولقد كشفت التطورات باتجاه الاندماج والدوافع من عمليات الاندماج والاكتماب للتعرف على القوى (الاقتصادية، المالية، النقدية.... الخ) التي تدفع الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية نحو إنشاء هذه التحالفات الإستراتيجية. ولقد أدت الأزمة المالية العالمية في (2007-2008) إلى تفويض اقتصاديات العديد من البلدان وتعجيل دمج المؤسسات المالية والمصرفية، إذ تلجا المؤسسات المالية إلى الاندماج لتحسين وضعها المالي حتى لو كان الاندماج أو الاكتماب حدث في ظل ظروف (اقتصادية، سياسية، قانونية، تكنولوجية) وان قرار الاندماج يعد قرار إستراتيجي مصيري يؤدي إلى تغيرات جذرية في المؤسسات المالية تتضمن الإدارة والملكية ورأس المال والأسهم ككل، لذلك يعد الاندماج الإستراتيجية الفعالة التي تستخدمها المؤسسات المالية. وان المعنى من مفهوم الاندماج يتجسد في إن يحدث اندماج بين اثنين أو أكثر من المؤسسات لتصبح واحدة من خلال تشكيل كيان تجاري جديد يتضمن شراء حصة تشاركية (أسهم أو موجودات).

المبحث الأول:- منهجية البحث ودراسات سابقة

أولا :- منهجية البحث

1-مشكلة البحث

تواجه الأسواق المالية بشكل عام والقطاع المصرفي على وجه التحديد اضطراب حاد ومفاجئ في بعض الجوانب الاقتصادية يترتب عليها انهيار العديد من المؤسسات المالية والمصرفية والذي يتجسد بانخفاض كبير في قيمة الموجودات المالية أو المادية أو الاثنين معا، وبالتالي يؤدي إلى المؤسسات المالية التي تمتلك الموجودات إلى الإفلاس وبناء على ما تقدم تكمن مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :-

- هل الدوافع الإستراتيجية من تبني المصارف عينة البحث إستراتيجية الاندماج ؟
- كيف تسهم إستراتيجية الاندماج في احتواء نتائج الأزمة المالية ؟
- ماهي مقاييس ومؤشرات نجاح إستراتيجية الاندماج في المصارف عينة البحث ؟

2-أهداف البحث :-

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :-

أ- التشخيص المبكر للأزمة المالية يؤدي إلى تقليص حجم الخسائر الكبير في القطاع المالي والمصرفي والتي تصل إلى مئات الملايين من الدولارات.

ب- استخدام استراتيجية الاندماج لتقليل الآثار الكبيرة الناجمة عن الأزمة المالية.

ت- الاستعداد لمواجهة الأزمة المالية بشكل مبكر لان عنصر الوقت مهم جدا لمواجهة الأزمة المالية.

3- أهمية البحث :-

تبرز أهمية البحث بالنقاط الآتية :-

أ- التعرف على الأزمة المالية والتهديدات التي تسببها للمفاصل الأساسية في إي اقتصاد بشكل عام، والمصارف والأسواق المالية بشكل خاص.

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدمجة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية..

ب- دراسة ألامه المالية تسهم في المحافظة على قيمة العملة وأسعار الأسهم مما يقلل التأثير المباشر على قطاع الإنتاج والعمالة.

ت- تطبيق إستراتيجية الاندماج يؤدي إلى خلق التداؤب الذي يعمل على تجميع الموارد والإمكانيات بين مؤسستين.

4- فرضيات البحث :-

H₁ :- لا توجد مؤشرات حاسمة وسريعة للتنبؤ بالأزمة المالية.

H₂ :- إن إستراتيجية الاندماج لا تسهم في تقليص النتائج لازمة المالية

H₃ :- إن إستراتيجية الاندماج لا تسهم في احتواء نتائج أزمة المالية والتخلص من الإفلاس

5- بيانات البحث :-

اعتمد البحث على البيانات الواردة في شركة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) والتي توضح المصارف المندمجة للفترة الزمنية (2010-2016) والتي تقرر اندماجها بعد أزمة العقارات في (2008). كما اعتمد البحث على بيانات صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، النشرات الفصلية للمدة (2010 - 2016) للأسواق المالية (دبي، عمان، مصر)

ثانيا :- الدراسات السابقة

1- Smirnova , 2014, Motives for Mergers and Acquisitions in the banking sector of Kazakhstan , Suleyman Demirel university , Almaty , Kazakhstan

(دوافع الاندماج والاكستاب في القطاع المصرفي في كازاخستان)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل صفقات الاندماج والاكستاب المحلية والأجنبية في مصارف الدرجة الثانية في كازاخستان على مدى عقدين ماضين ودراسة (38) مصرف في الدرجة الثانية وهي عاملة في كازاخستان، وتقوم الدراسة بتقييم انخراطهم في صفقات الاندماج والاندماج بعينة فرعية تتألف من (14) مصرفا في عمليات البحث والتطوير . وقد أظهرت النتائج التجريبية بان القطاع المصرفي في كازاخستان شهد موجتين في عمليات الاندماج والاكستاب، آذ تميزت الموجه الأولى في منتصف التسعينات بإعادة الهيكلة للنظام المصرفي باكمله من خلال برنامج إعادة تنظيم الدولة وتصفية المصارف الضعيفة المعسرة وخصخصة المصارف، وحدثت الموجه الثانية في أواخر العقد الأول من القرن الحالي عندما حاولت العديد من المصارف الأجنبية التي اجتذبت رخاء البلاد واستقرارها في توسع عملياتها في سوق رابطة للدول المستقلة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد بعد الأزمة المالية ولقد نفذت الحكومة برنامج يهدف إلى تقليل المخاطرة في المصارف المعسرة، وأظهرت نتائج الدراسة إلى دعم الدوافع الداخلية والخارجية لصفقات الاندماج والاكستاب.

2- Alam,et.al,2014, Strategic Management :- Management Mergers & Acquisitions

(الإدارة الإستراتيجية :- إدارة الاندماجات والاكستاب)

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة ماهي عمليات الاندماج والاكستاب، وكيف أنها جزء من سياسة التخطيط الاستراتيجي لأي منظمة، وان دمج المنظمات بشكل عام يتم إما مع منظمات مماثلة او اكستاب منظمات اضعف والسبب في قيامها أنها تحقق قيمة اكبر من أنها مستقلة، فهي تدمج على أساس كل نقاط القوة لكل منها

وتحاول التغلب على نقاط الضعف بعضها البعض، مما يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية والربحية، ولقد ناقشت الدراسة المبررات المختلفة لعملية الاندماج والاكْتساب مثل المنطق الاستراتيجي والأساس المنطقي للمضاربة ومنطق فشل الإدارة، إلى جانب أنواعها والتي تشمل التكامل الراسي والتكامل الأفقي والتكتلات. كما تم تسليط الضوء على كيفية توجيه المؤسسات بشكل إستراتيجي باتجاه عمليات الاندماج والاكْتساب، كما تسهم الدراسة في تقديم أمثلة واقعية لحالات الاندماج والاكْتساب.

3- Jallow & Basit, 2017, the effects Mergers & Acquisitions on Financial performance :- case study of UK companies

(آثار عمليات الاندماج والاكْتساب على الأداء المالي :- دراسة حالة الشركات في المملكة المتحدة)
تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الاندماج والاكْتساب على الأداء المالي للمؤسسات في المملكة المتحدة ، ولقد تم إجراء الدراسة على (40) شركة مدرجة في بورصة لندن والتي خضعت للاندماج في عام (2011)، وتمت المقارنة بين خمس سنوات في مرحلة ما قبل البيع والاكْتساب وخمس سنوات من النسب المالية بعد الاندماج والاكْتساب، وان المتغيرات المستقلة للدراسة هي عمليات الاندماج والاكْتساب وفي الوقت نفسه المتغيرات التابعة هي العائد على الموجودات والعائد على الملكية والربحية لكل سهم وهامش الربح الصافي، ولقد استخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي والعينة المقترنة (T-test)، ولقد أظهرت النتائج بأن هناك ارتباط ايجابي بين المتغيرات وبين الاندماجات والاكْتساب ، في حين وجد إن عمليات الدمج والاكْتساب لها تأثير كبير على العائد على الموجودات والعائد على الملكية والربح لكل سهم، وعلاوة على ذلك توصي الدراسة باستخدام النسب المالية التي لم يتم استخدامها في هذه الدراسة مع فترة زمنية أطول وحجم عينة أكبر لإعطاء صورة واضحة.

1- المناصير والكساسة، علي فلاح، وصفي عبد الكريم " الأزمة المالية العالمية حقيقتها.... أسبابها.... تداعياتها.... سبل العلاج، 2009

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الأزمة المالية العالمية وجذورها وبداياتها والكشف عن الآثار السلبية والايجابية لها على الاقتصاد العالمي والتعرف على آليات لمعالجة الآثار الناتجة عنها وتقليل النتائج السلبية لها، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تناول مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، والتعرف على كافة جوانب الأزمة المالية، والاعتماد على بعض البيانات المستمدة من خلال النشرات الاقتصادية والمجلات والدوريات والانترنت والوصول إلى النتائج، ولقد توصلت الدراسة إلى إفراط المصارف والمؤسسات العقارية في أغراء الأفراد للحصول على قروض سخية لشراء المساكن وبفائدة منخفضة، والتراخي في مسألة الضمانات والتأكد في درجة الملاءة وشجع الإقبال السخي على الشراء، إلا إن مشكلة عدم التسديد وما تلاها من رفع سعر الفائدة على القروض لعدم تمكن المقترضين في سداد الإقساط أفقد الكثير من منازلهم، وزاد عرض العقار في سوق غاب فيه المستثمرين، فنشأت مشكلة السيولة، مما اضطر شركات الرهن العقاري إلى إصدار سندات ضمان الحصول على السيولة دون جدوى

2- الميداني، 2009 " الأزمة المالية العالمية، أسبابها وتداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2009.

تهدف الدراسة إلى التأكيد بأن الأزمة المالية والمصرفية والاقتصادية الأمريكية تمثل كشيح ظهر في صيف 2007 واشتد حماها في ايلول 2008 وامتدت إلى 2009 و2010، فقد دخل أكبر اقتصاد في العالم وهو

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدمجة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية..

اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعتبر رافعة اقتصاديات الدول الأخرى في أوروبا واليابان والصين والهند في مرحلة الأزمة المالية، كما ذكرت الدراسة بان الاتحاد الأوروبي قد دخل مرحلة الكساد في النصف الثاني من عام 2008، ولقد تم دراسة المشكلة المالية والمصرفية الأمريكية وتوصلت الدراسة بان السبب الحقيقي من الأزمة في عام 2008 هما سمسرة العقارات والمؤسسات المالية.

المبحث الثاني:- الخلفية النظرية للاندماجات والازمة المالية

أولاً :- فلسفة الاندماج

لطالما يتم الخلط بين شروط الاندماج والاكْتساب أو استخدامها بالتبادل. فعلى سبيل المثال، يعتبر (Miller,2008:1) إذ يعد الاندماج كنوع من أنواع الاكْتساب لشركة معينة، بينما ينظر آخرون إلى الاندماج على انه استيلاء (Coyle,2000: 2) ويمكن تعريف مصطلح الاندماج في سياقات واسعة وضيقة، وضمن السياق الواسع فالاندماج يعتبر عملية استحواذ تجمع فيها شركتان أو أكثر في شركة واحدة جديدة. إما في نطاق ضيق فان الاندماج يعني إن الشركات ذات الحجم المتساوي تقريباً تصبح شركة واحدة من خلال الجمع بين مواردها، ويعرف (Fontaine,2007:2) الاندماج على انه صفقة تشارك فيها الأطراف بالتساوي من حيث كل من العوائد والمخاطرة المحتملة، ويشير (Sherman&Hart,2006: 2) إلى الاندماج على انه مجموعة من شركتين أو أكثر يتم فيها استيعاب الموجودات والمطلوبات للشركة البائعة من قبل الشركة المشترية وتوقف إحدى الشركات عن العمل وتشكيل المنظمة الجديدة وإعمالها تحت اسم الشركة التي بقت بعد الاندماج. ويقسم (Mirvis & Marks,1992: 1) الاندماجات إلى ست فئات (الأفقية، العمودية، توسعة السوق، تمديد المنتج، التكتل، الاندماجات الإستراتيجية) ويصف (Depamphilis,2010: 1) عمليات الاندماج بناءً على وجهات النظر القانونية والاقتصادية فقد تأخذ الهياكل القانونية لعمليات الدمج أياً من الأشكال الخمسة (الدمج القصير، الاندماج القانوني، الاندماج الفرعي، الدمج القانوني ودمج المتساويين) ومن منظور اقتصادي يمكن إن تكون الاندماجات عمودية أو أفقية أو تكتلاً اعتماداً على ما إذا كانت الشركات تعمل في نفس الصناعة أو مختلفة، أو على موقعها في سلسلة القيمة. لا تختلف عمليات الاكْتساب إلا قليلاً عن عمليات الاندماج لان كلاهما يسعى لتحقيق أهداف مماثلة (McClure,2009:1) ومع ذلك هناك اختلاف بين الاثنين فمفهوم الاكْتساب يعني الحصول على الملكية والإدارة لشركة واحدة من قبل شركة أخرى (Coyle,2000: 2) حيث تقوم الشركة المشترية بشراء أصلاً مثل قسم أو مصنع أو شركة بالكامل من قبل شركة أخرى وعندما يكون الشراء بالكامل يعني الموجودات بالكامل أو حصة مسيطرة على أسهم الشركة، بالإضافة إلى ذلك عادة ما يحدث الاكْتساب عندما تشتري شركة أقوى لشركة أضعف (Capron,1999: 987).

السؤال الذي يثار لماذا تلجأ الشركات إلى عمليات الاندماج والاكْتساب ؟

للإجابة على هذا التساؤل يؤكد (Coyle,2000:1) إن الشركات تندمج أو تكسب للأسباب التالية :- وهي تتمثل بالتوسع في الأسواق الجديدة لإضافة منتجات أو خدمات جديدة ولاكْتساب القدرة على البحث والتطوير واستغلال التقارب الثنائي للصناعات. ويشير باحثين آخرون إلى أسباب مثل نمو الشركات وتنويعها ونمو الإيرادات وتغير الظروف الاقتصادية وتعزيز التعلم والحصول على الموارد المحسنة وتحقيق كفاءة التكاليف من خلال وفورات الحجم أو زيادة قوتهم في السوق. ويجادل (Sherman &Hart ,2006:1) بان الهدف من

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدمجة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية..

عمليات الاندماج هو تحسن الكفاءة التقنية وزيادة كفاءة الإدارة والحصول على المنافع الضريبية واستثمار فائض رأس المال في الاستخدامات التكميلية والاستجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة. وإن المحفزات الرئيسية لعمليات الاكتساب وهي تحقيق وفورات الحجم واكتساب القوة السوقية ودمج المعرفة والجمع بين التكنولوجيا المتقدمة والحصول على المزيد من الموارد والتوسع في أسواق ومنتجات جديدة. (William,2009:987) ويمكن توضيح الدوافع من الاندماج والاكتساب بالجدول الآتي :-

جدول (1)

الدوافع من الاندماج والاكتساب

ت	دوافع الاندماج والاكتساب	الباحثين
1	التوسع في أسواق جديدة لتطوير منتجات أو خدمات جديدة	Walter & Barney(1990); McClure(2009); Bower(2002)
2	استغلال الفرص الإستراتيجية من خلال التآزر والتقارب	Miler(2008); Cigola & Modesti(2008)
3	تقليل عدد المنافسين	Sherman & Hart(2006); Fontaine(2007)
4	ضمان لنمو الشركات والتنوع	Paulter(2001) ; Stahl & Mendenhall(2005)
5	ضمان لنمو الإيرادات	Coyle(2000) ; Huang & Kleiner(2004)
6	لتحسين الكفاءة التقنية وزيادة كفاءة الإدارة	Gaughan (1999)
7	اكتساب القدرة على البحث والتطوير	William(2009) ; Blonigen & Taylor (2000)
8	تعزير التعلم والحصول على المعرفة الجيدة والجمع بين التكنولوجيا المتقدمة	Coyle (2000); Miller(2008)
9	الحصول على أفضل وأكثر الموارد	William(2009) ; Blonigen & Taylor (2000)
10	تحقيق قدر أكبر من الكفاءة من خلال المقياس الاقتصادي	Bower(2002)
11	الحصول على المنافع الضريبية	McClure(2009); Bower(2002)
12	الزيادة في القيمة السوقية	Paulter (2001) ; Miller (2008)
13	مواجهة الظروف والتغير الاقتصادي	Coyle (2000)

إما دوافع الاندماج والاكتساب في القطاع المصرفي فتتمثل بالجدول الآتي :-

ت	دوافع الاندماج والاكتساب	الباحثين
1	تحقيق الكفاءة في اقتصاديات الحجم	Focarelli, et.al (2002)
2	تحقيق النمو وزيادة الحجم وتقوية الموقف	Morris (2004)
3	الحصول على دخل اعلى من خلال بيع المزيد من الخدمات لمجموعة أكبر من الزبائن	Focarelli, et.al (2002)
4	تحسين جودة وتنوع المحفظة	Focarelli, et.al (2002)
5	سهولة الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية	Pasiouras & Zopounidis (2008)
6	الاستجابة السريعة للتغيرات الاقتصادية	Morris (2004)

المصدر :- إعداد الباحث بالاستناد على المصادر الواردة في الجدول

ولقد اختلف الباحثين والمختصين الماليين في تحديد الصيغة الثابتة للاندماج ولذلك تم طرح عدة أشكال

الاندماج لكي يتمكن من ضم اغلب الآراء والأفكار ومنها :- (تيم، 2009: 420)

1- التجميع :- Consolidation

وهي ناتج عن اتحاد مؤسستين أو أكثر تختفي بموجبه الشركات المدمجة وتظهر إلى الوجود شركة جديدة بشخصية قانونية جديدة.

2- الاكتساب :- Acquisition

وهي يحدث عندما تقوم شركة بشراء جميع أو غالبية أسهم شركة أخرى مباشرة من المساهمين ويتطلب شراء أصول المؤسسة موافقة مساهمي الشركتين على ذلك بالتصويت بأغلبية الثلثين. وما يميز هذا النوع عن غيره هو إن المؤسسة المقتنية تشتري الموجودات والمطلوبات للمؤسسة المقتناة نقدا أو عن طريق مبادلة الأسهم أو الأوراق المالية مقابل أسهم المؤسسة المقتناة.

3- يحدث الاندماج إذا قامت مؤسسة بشراء الموجودات من مؤسسة مستهدفة، وفي هذه الحالة يتم بيع هذه الموجودات إلى المؤسسة المقتنية ويستخدم جزء من إيرادات البيع في تسديد التزامات الشركة المقتناة، ويوزع الباقي على مساهمي المؤسسة المقتناة ثم يتم حل المؤسسة.

4- الشركة القابضة Holding Company :-

وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة بامتلاك (40 - 50%) من مؤسسة أخرى، وعلى الرغم من إن المؤسسة المقتنية لا تملك المؤسسة الأخرى بالكامل ولا حتى أغلبية أسهمها ولكن تسيطر عليها سيطرة فعالة.

إما سلبيات الاندماج والاكتساب على مستوى القطاعات بشكل عام والقطاع المصرفي تحديدا تتمثل بالاتي
1- قد ينتج عن الاندماج مصارف عملاقة لها تأثير كبير وواضح على الاقتصاد من الناحية الكلية وبالتالي فان تعثر أو إفلاس هذه المؤسسات المالية قد يؤدي إلى عواقب وخيمة في الاقتصاد القومي.

2- ظهور مؤسسات مالية كبيرة تعمل على ترسيخ الاحتكار مما يؤدي إلى فرض شروط تعاملها على السوق وعلى المتعاملين ورفع أسعار الخدمات في غياب وحدات صغيرة تقدم خدمات اقل سعرا وبجودة أفضل ولكن يمكن الحد من ذلك من خلال فرض السلطات المختصة قيود على عملية الاحتكار.

3- إن الدمج سيؤدي إلى الاستغناء عن بعض الموظفين والعاملين في المؤسسات المالية المدمجة وهذا الأمر غاية في الأهمية لضرورة الاستعداد لامتناس هذه العمالة الفائضة والمستغنى عنها وكذلك نسبة البطالة السائدة التي تشكل هاجسا خطيرا لبعض البلدان وخصوصا العربية منها.

4- قد تختفي الخبرات والكفاءات في الوحدات الصغيرة المدمجة مع وحدات كبيرة بسبب السلطة المحتكرة من قبل الإدارة للوحدات الكبيرة وخصوصا ذات المؤهلات العلمية المتدنية.

5- صعوبة دمج بعض الثقافات في أساليب العمل نوعية مختلفة من المؤسسات المالية مما يسبب حالة صراع دائمه أحيانا مما يؤدي إلى اضطرابات في العمل. (طالب وآخرون، 2015: 368)

كما يثار تساؤل حول هل إن الاندماج على نوع واحد أم هو يتباين نتيجة لاختلاف الدوافع والبيئة التي تحدث بها ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل يتبين بان الاندماج يأخذ صيغ متعددة وفق ضوابط تتمثل في طبيعة النشاط وحسب الرغبة وحسب الموقف التنافسي وحسب الانتشار وأخيرا حسب شكل الاندماج والتي سيتم إظهارها بالجدول الآتي :- (طالب واخرون، 2015 : 357- 361)

الجدول (2)

أنواع الاندماج في المؤسسات المالية

المعيار	النوع	التفسير
طبيعة الاندماج	الاندماج الأفقي	ويعني اتحاد مؤسستين ماليتين في نفس مجال العمل، ويهدف إلى تحقيق وفورات اقتصادية وزيادة الحصة السوقية
	الاندماج العمودي	ويعني اتحاد مؤسستين ماليتين مختلفتين في الحجم احدهما كبيرة والأخرى صغيرة، ويهدف هذا النوع إلى ضمان توفير خدمات أفضل والوصول إلى أسواق متعددة
الرغبة	الاندماج المتجانس	ويعني اتحاد مؤسستين ماليتين احدهما تكمل الأخرى في عملها مثل اندماج صندوق التقاعد مع شركة أوراق مالية وتهدف إلى تنوع الخدمات المقدمة
	الاندماج الودي	ويشير إلى اتفاق بين إدارة كلا المؤسستين الماليتين وبموافقة المساهمين ويتم شراء أسهم المؤسسة المدمجة إما نقداً أو مقابل أسهم.
	الاستيلاء العدائي	ويشير إلى الاندماج بالقوة حيث تدني السعر المعروض ويتم تقديم عروض الشراء إلى المساهمين مباشرة لشراء الأسهم منهم كما يتم السيطرة على قرارات المؤسسة المالية
الموقف التنافسي	الدمج القسري	وهو نوع من الاندماج الذي تقوم به السلطات النقدية لتصفية النظام المالي من المؤسسات المتعثرة، ويتم تشجيع هذا النوع من الاندماج بهدف الحصول على الإعفاءات الضريبية المشجعة
	اندماج دفاعي	ويشير إلى محاولة المؤسسة المالية على المحافظة على حصتها السوقية واستمرارية عملها في ظل زيادة المنافسة
	اندماج هجومي	ويعني محاولة المؤسسة المالية التوسع في حصتها السوقية عن طريق زيادة أنشطتها أو دخولها إلى السواق جديدة أو الحصول على زبائن جدد
الانتشار	الاندماج المحلي	ويقصد به اندماج مؤسستان ماليتان داخل البلد الواحد لتحقيق وفورات الحجم وزيادة كفاية رأس المال من أجل الإيفاء بمتطلبات البيئة المالية المحلية
	الاندماج عبر الحدود	ويشير إلى عملية اندماج مؤسسه مالية مع مؤسسة مالية أخرى من دولة أخرى، ويحدث هذا النوع من الاندماج لغرض الوصول إلى السوق الدولية وتحقيق أعلى العوائد والتخلص من التشريعات المقيدة للعمل المالي
شكل الاندماج	اندماج التام	ويعني اندماج مؤسستان ماليتان بحيث تتلاشى كل منهما وتتكون مؤسسة مالية جديدة مستقلة اعتباراً وقانوناً وإدارياً
	اندماج الجزئي	ويعني انحلال إحدى المؤسستين المالية وبقاء المؤسسة الأخرى محافظة على هيكلها وأدارتها واعتبارها، فضلاً عن تعزيز أنشطتها وخدماتها

المصدر :- إعداد الباحث بالاستناد على المصادر العلمية

ثانياً :- الأزمة المالية وخصائصها والمرتكزات التي تقوم عليها ومراحلها

لقد اختلف الباحثين والمتخصصين في الإجماع على مفهوم موحد للأزمة المالية، فالأزمة في اللغة تعني الشدة أو القحط و "أزم" عن الشراء إي امسك عنه، إما الأزمة كمفهوم اصطلاحى فهي موقف يواجه الأفراد أو الجماعة أو المؤسسة ويكونون غير قادرين على إن يتغلبوا عليه باستخدام الإجراءات العادية الروتينية، وهكذا الموقف يؤدي إلى تكوين ضغط نتيجة التغير المفاجئ (ابو فاره، 2009: 23) كما عرفت الأزمة بأنها تعبير عن حالات مفاجئ غير متوقع مما يؤدي إلى صعوبة التعامل معه، ثم البحث عن وسائل وطرق للإدارة هذا الموقف والتقليل من أثاره ونتائجه السلبية (جلده، 2010: 21)، وعرفت الأزمة بأنها " نقطة تحول حياة المؤسسة نحو الاسوء أو الأفضل فهي حالة من عدم الاستقرار الذي يحدث نتيجة لتغير حاسم في سير العمل في المؤسسة يترتب عليه نتائج قد تكون مرغوب فيها أو غير مرغوب فيها " (عبد السميع وطيبة، 2010: 195) وعرفت الأزمة المالية " بأنها انهيار قيمة الأصول إما مالية أو مادية أو الاثنين معا - فجأة مما يؤدي إلى

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدججة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية..

إشهار بعض المؤسسات التي تمتلك تلك الأصول إفلاسها. وقد تأخذ الأزمة أشكالاً متعددة في انهيارها المفاجئ كان يكون انهيار مفاجئ في سوق العقارات أو سوق الأسهم أو انهيار في مصارف معينة أو مؤسسات مالية أو حتى انهيار في قيمة العملة بدولة ما " (طالب وآخرون، 2015: 317) . وكما حدد الباحثين (أبو فارة، 2009: 27-28) و(جلدة، 2010: 20) و(الحريري، 2012: 110) مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الأزمة المالية وقد كانت متقاربة إلى حد بعيد وتتضمن النقاط الآتية :-

1- وجود نقص واضح في البيانات والمعلومات اللازمة في إثراء وقوع الأزمة، بما ينعكس في صورة من عدم وضوح الرؤيا لدى صناعات القرار، مما يؤدي إلى عدم القدرة على تحديد الاتجاه.

2- تؤدي الأزمة إلى إحداث مفاجأة كبيرة وعنيفة عند وقوعها. وتجذب انتباه جميع الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة (من مدراء وعاملين وموردين وزبائن).

3- تتسم الأزمة بدرجة عالية من التعقيد والتداخل في العناصر والمسببات ودرجة عالية من التشابك والتناقض بين أصحاب المصالح وهذا يؤدي إلى تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات القائمة والى حدوث علاقات جديدة.

4- وجود حالة من الرعب والخوف في المنظمة وهذا ناجم عن عدم القدرة على تقدير ما يحمله المستقبل للمنظمة، إذ إن هناك احتمالات وتوقعات سلبية كثيرة قد تعصف بها مستقبلاً، مثل تأثير سمعتها (سلبياً) وفقدان بعض المدراء الجيدين لمواقع إدارية مهمة في المنظمة وزيادة حدة الصراع بين أطراف متعددة في المنظمة والخسارة المالية والسوقية.

5- محدودية المدة الزمنية للأزمة، فالأزمة لا تمتد لمدة زمنية طويلة وإذا امتدت فإنها لاتصبح أزمة، إما المدة الزمنية للأزمة فإنها من الأمور المختلف عليها بين الباحثين فهناك من يرى منهم إن هذه المدة لا تتجاوز ثماني ساعات وهناك من يرى منهم إن المدة الزمنية للأزمة هي ثلاثة أيام. وهناك من يرى إن هذه المدة قد تصل إلى أسبوع أو أسابيع ويعتمد طول هذه المدة على حجم المؤسسة وطبيعة أعمالهم.

6- نظراً لانعدام حالة التوازن لدى صناعات القرار فإنهم قد يصبحون تحت سيطرة الآخرين من المتخصصين ومن غير المتخصصين وهذا يقود إلى ارتباك واضح في اتخاذ القرارات.

7- تتمثل الأزمة نقطة تحول جوهري تنطوي على درجة من الغموض وعدم التأكد والمخاطرة.

8- تتطلب قرارات مصيرية لمواجهة أو حسمها.

9- تصاعد الأزمة يؤدي إلى الشك في البدائل المطروحة.

10- إمكانية الاستفادة من المواقف واكتساب خبرات جديدة.

11- تتطلب الأزمة من المشاركين درجة عالية من العمل والأداء.

12- تصاعد الأزمة يؤدي إلى الشك في البدائل المطروحة.

13- تهدد الأزمة استقرار المنظمة.

14- إمكانية الاستفادة من المواقف واكتساب خبرات جديدة.

إما مرتكزات الأزمة المالية والتي تتمثل بالاتي :- (الحريري، 2010: 104)

- إن الأزمة المالية لها مضاعفات وخسائر مالية وبشرية.

- إن الأزمة المالية لها زمن محدد وضيق.

- إن الأزمة المالية لا تحتتمل التأخير أو التردد أو تجاهلها.
- إن الأزمة المالية تحدث جوا من الهول والحزن والهم والغم.
- إن الأزمة المالية إذ لم تحل وتعالج فسوف تتفاقم وتكبر أو تنفجر.
- إن الأزمة المالية لها تأثيرات سلبية عنيفة وقوية تتضح فيما بعد وقوع الأزمة.
- إن الأزمة المالية تحدث جوا من الدهشة والصدمة النفسية.
- إن الأزمة المالية تخلق جوا من التوتر النفسي والقلق والإرهاق.
- إن الأزمة المالية تحصل في جو يتصف بقلّة المعلومات وعدم المعرفة واختلاط الحقائق ببعضها وعدم معرفة الصحيح من الباطل.

فالسؤال الذي يطرح ماهي الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة ؟ وللإجابة على هذا التساؤل لابد إن نحدد الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى حدوث الأزمة :- (ابوفارة، 2009: 86) (جلدة، 2010) (عبد السميع وطيبة، 2010: 204 - 205)

- 1-** الكوارث الطبيعية المتعلقة بالبيئة والتي تتمثل في الزلازل والبراكين والأعاصير وتقلبات الجو والتي يصعب توقعها والتحكم في أبعادها ويكون لها تداعياتها وتوابعها في إدارة المؤسسة.
 - 2-** ظروف العمل المادية في بيئة العمل والتي تتمثل بعدم توفر الظروف المادية مثل الإضاءة وعدم توفر وسائل الأمن والسلامة كطفايات الحريق ومخارج الطوارئ طبقا لقواعد أنظمة الحرائق، وعدم المحافظة على البيئة من حيث التلوث كتنسرب الغازات وعدم النظافة.
 - 3-** الشائعات والتي تمثل مصدرا أساسيا لحدوث الأزمات لأنها تحمل في مضامينها تصعيدا للمواقف وتعتمد على معلومات غير دقيقة.
 - 4-** الخوف الوظيفي وما يترتب على ذلك من غياب التغذية العكسية وعدم اعتراف بأخطائهم وانعدام الثقة بين العاملين وتقلب المصلحة الخاصة إلى العامة.
 - 5-** التفسير الخاطئ للأمور "سوء الفهم" :- ويتمثل ذلك الخلل في تقدير المدراء للأمور اعتمادا إلى الجوانب الوجدانية والعاطفية أكثر من الجوانب الفعلية والاعتماد على مصادر غير دقيقة للمعلومات.
 - 6-** ضعف الإمكانيات المادية والبشرية للتعامل مع الأزمات وذلك يؤدي إلى تفاقم الأزمات وتحولها إلى كوارث ومضاعفة الخسائر الناجمة.
 - 7-** القيادة الإدارية غير الكفوءة وما يترتب عليها من سوء استخدام المدراء للقوى العاملة وعدم الاهتمام بدافعية العاملين وعدم ثقة المدراء بالعاملين.
 - 8-** ضعف نظم المعلومات ونظم صنع القرار وما ينتج عنها من عدم دراسة الحلول البديلة اللازمة ومشاركة أفراد غير مؤهلين في صنع القرارات.
- واتجه الباحثون والمتخصصين إلى دراسة الأزمة المالية ومعرفة فيما إذا كانت من نوع واحد أو على الأنواع متعددة وفي أي المجالات تنحصر ومنها الأتي :- (عبد الحميد، 2009: 191) (طالب وآخرون، 2015: 328)

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدمجة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية..

1- الأزمة المصرفية :- عندما تواجه المصارف حالة من الذعر الناجمة عن زيادة كبيرة ومفاجئة في الطلب على سحب الودائع، ولطالما المصارف تعمل على إقراض أو تشغيل معظم الودائع لديها وتحفظ بنسبة معينة لمواجهة السحب اليومي وبالتالي لن تتمكن تلك المصارف من الاستجابة لطلبات المودعين، وبالنتيجة تحدث (أزمة السيولة) لدى المصارف وإذا حدثت مثل هذه المشكلة فإنها تتسحب إلى المصارف الأخرى فتتولد أزمة مصرفية وبالمقابل يمكن إن يحدث العكس عندما تحتفظ المصارف بالودائع ولا تمنح القروض خوفا من عدم قدرتها على الالتزام بمتطلبات السحب فعندها تحدث أزمة في القروض أو ما تسمى (أزمة الائتمان).

2- أزمة العملة أو أسعار الصرف :- عندما يحدث تغير أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة بأزمة ميزان المدفوعات، فضلا عن تحدث تلك الأزمة قد تؤدي لانهايار تلك العملة، إلا انه في اغلب الحالات يكون القرار يتخذ في حالة وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد التدفقات الخارجة، وبعض تلك الأزمات لها اثر محدود على القطاع الغير مالي، إما البعض الآخر فيلعب دورا أساسيا في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدث الانكماش بل قد تصل لدرجة الكساد.

3- أزمة أسواق المال " حالة الفقاعات " :- تحدث الأزمات في أسواق المال وتعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة، وتتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الموجودات بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وعندما يكون الهدف من شراء الأسهم هو الربح الناتج عن ارتفاع السعر وليس بفعل القدرة على توليد الدخل ففي هذه الحالة يحث انهيار لسعر السهم عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع السهم فيبدأ السعر بالانخفاض ويمتد هذا الانخفاض نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو في قطاعات أخرى.

4- أزمة المديونية الخارجية :- وهي الأزمة التي تواجه بلد أو مجموعة من البلدان بفعل القدرة على تسديد ديونها الخارجية.

5- الأزمة النفطية :- مع تدهور الوضع الاقتصادي في مستوى العالم، إلى جانب الأزمات السابقة مما أدى إلى حدوث أزمة النفط، والتي تمثلت بانخفاض أسعار النفط الخام بصورة كبيرة، فخلال شهر واحد انخفض سعر البيع للبرميل الواحد من النفط الخام من (148) دولار ليصل إلى (50) دولار مما أدى إلى إرباك كبير في جميع الدول المصدرة للنفط.

إما مراحل الأزمة المالية فان عدد المراحل يختلف من وجهة نظر الباحثين والمتخصصين فمنهم من يرى ثلاث مراحل وأخر أربع مراحل وأخر خمس مراحل وان السبب في هذا الاختلاف يتمثل في إن الأزمة المالية تمر عند حدوثها بمجموعة من المراحل المتشابهة نوعا ما وبالتالي يصعب الفصل بينها في بعض الأحيان، ويمكن تحديد مراحل الأزمة المالية بالاتي :- (عبد السميع وطيبة، 2010: 207- 208)

1- المرحلة التحذيرية :- تسبق نشوء الأزمة وتتضمن الاستنفار أو الإنذار المبكر الذي يشير إلى وقوع الأزمة واستشراف المتغيرات البيئية والاحتمالات والبدائل.

2- مرحلة نشوء الأزمة :- تقوم على عدم إمكانية المدير من توقع حدوث الأزمة وتقود إلى تعاضم المتغيرات الراجعة لحدوث الأزمة وزيادة احتمالية المواجهة.

3- مرحلة الانفجار :- تأتي مباشرة بعد عدم قدرة المدير في التعامل مع العوامل التي أدت إلى حدوث الأزمة وعدم القدرة على السيطرة على متغيراتها المتسارعة وتتطلب هذه المرحلة من المديرين القدرة على تحقيق التكامل بين الأنشطة المختلفة التي تستوجبها طبيعة الأزمة وإيجاد مناخ يقوم على التفاهم والمشاركة بين جميع المستويات وتنمية شبكة الاتصالات الفعالة التي تكفل توافر المعلومات والبيانات وتوقع المستقبل وتحقيق الإدراك الكامل للأزمة وخطورتها وتنمية العلاقات المتبادلة والتكاملية مع البيئة الخارجية.

4- مرحلة انحسار الأزمة :- حيث تتلاشى في هذه المرحلة العوامل التي تسبب في حدوث الأزمة ويسعى المدير إلى التوازن الطبيعي واستعادة النشاط.

بينما حدد (الويلي، 2011: 11) مراحل الأزمة على النحو الآتي :-

- 1- مرحلة الإنذار المبكر :-** وهي مؤشر ودليل عن الأزمة ويشير إلى اقتراب وقوعها.
 - 2- مرحلة النشوء والتبلور :-** وهي المرحلة التي تبرز بها الأزمة وتتضح معالمها.
 - 3- مرحلة تطور الأزمة وانتشارها :-** وهي مرحلة تصاعد الأزمة وبداية انتشارها.
 - 4- مرحلة الانفجار :-** وهي مرحلة الذروة لدى الأزمة حيث تبلغ شدتها.
 - 5- مرحلة التثبيت :-** وهي المرحلة التي ترسخ فيها الأزمة وتستكمل عناصرها والتي تهدد الأمن والاستقرار.
 - 6- مرحلة أيجاد الحلول :-** وهي المرحلة الأخيرة والتي يتم فيها البحث عن الحلول للخروج من الأزمة.
- أما بخصوص الإجراءات المتبعة من بعض الدول العربية لمواجهة الأزمة المالية فقد قامت الدول العربية ببعض الإجراءات التي تصب في مواجهة الأزمة المالية وعدم السماح بانتشار أثارها لتصل إلى الاقتصاد الحقيقي في هذه البلدان، فقول مجلس التعاون الخليجي ساعدها في القيام بهذه الإجراءات الفوائض النقدية المتراكمة للعائدات البترولية. وقد اتخذت بعض دول مجلس التعاون الخليجي عدة إجراءات لمواجهة الأزمة وأهمها :- (طالب وآخرون، 2015: 341)

- 1- تخصيص مبالغ ضخمة لتمويل برامج لتدريب العاملين والإداريين في مجال القطاع المالي والمصرفي وخصوصا مجال صناعة الخدمات المالية وهذا ما حدث في الكويت مثلا.**
 - 2- عرض المصرف الكويتي للمصارف أموالا ليلية واحدة ولأسبوع ولشهر وذلك لإظهار استعداداه لضمان توفير السيولة الكافية بعد الانخفاض الحاد في سوق الكويت للأوراق المالية.**
 - 3- دعم ونشر أجواء الثقة وتقوية مرتكزاتها لما له من تأثير كبير في إرساء أسس الاستقرار المالي والاقتصاد في إي بلد.**
 - 4- العمل الحثيث على عدم سريان الأزمة المالية لتصل إلى القطاع الحقيقي داخل البلدان الخليجية.**
 - 5- انتشار بعض المصارف والمؤسسات المالية من خطر الإفلاس وذلك بتقديم قروض كبيرة لهذه المصارف أو المؤسسات للخروج من شبح الإفلاس.**
- إما في مصر فتمثلت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية بالاتي :-
- 1- زيادة الأنفاق العام للمشاريع الخاصة بتطوير البنى التحتية في البلد وخصصت الحكومة المصرية ما يقارب من (15) مليار جنية مصري لمثل هكذا المشاريع.**

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدمجة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية..

2- تقديم التسهيلات الكبيرة لجميع القطاعات وتحديدًا قطاع السياحة قدر تعلق الأمر بتأثيرات الدخول وتخفيض أسعار التذاكر للمزارات والمتاحف المصرية.

3- تخصيص أكثر من (15) مليار جنية للمشروعات المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، بما يعزز قدرة هذه المشاريع للنهوض بواقعها وتحقيق أهدافها.

ثالثًا: - انعكاسات الأزمة المالية على بعض أسواق الوطن العربي

لقد تم اختيار ثلاث أسواق من الوطن العربي وهم (سوق دبي، سوق عمان، سوق مصر) كنموذج لأسواق المال وسيتم دراستها لنفس الفترة الزمنية للبيانات الواردة من شركة تأمين الودائع الفدرالية (2010-2016) ولقد تم الاعتماد على ثلاث مؤشرات مهمة وهي (مؤشر القيمة السوقية، مؤشر حجم التداول، مؤشر معدل دوران السهم)، وان استخدام هذه المؤشرات بهدف دراسة اثر الأزمة المالية على بعض أسواق الدول العربية.

1- اثر الأزمة المالية على سوق دبي للأوراق المالية

يوضح الجدول الآتي معدلات نمو مؤشرات سوق دبي للأوراق المالية للمدة (2010-2016)

جدول (3)

معدلات نمو مؤشرات سوق دبي للأوراق المالية للمدة (2010-2016)

السنة	مؤشر القيمة السوقية	معدل النمو السنوي (%)	مؤشر حجم التداول	معدل النمو السنوي (%)	معدل دوران السهم (%)	معدل النمو السنوي (%)
2010	54.692		3.249		5.9	
2011	49.033	(10.347) ¹	1.221	(62.419)	2.5	(57.627)
2012	49.523	0.99932	2.216	81.4905	4.5	0.8
2013	70.686	42.7336	14.162	474.801	20.4	353.333
2014	87.832	24.2565	17.970	26.888	20.46	0.29411
2015	83.873	(4.5074)	5.204	(71.040)	6.20	(69.696)
2016	91.928	9.60380	11.426	119.561	12.43	100.483

المصدر :- بيانات صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، النشرات الفصلية للمدة (2010 - 2016) لقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم ضمانات للودائع المصرفية من المخاطرة الائتمانية وذلك لتعزيز الثقة في القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بالتحديد في دولة الإمارات العربية، إلا انه هذا الأجراء لم يتمكن من الحفاظ على المستثمرين الأجانب وعدم تركهم سوق دبي للأوراق المالية منذ أب من عام (2008)، كما شهدت العامين (2011، 2015) انخفاض واضح في كل النسب المالية، وهذا مؤشر على تدهور أداء سوق دبي للأوراق المالية بشكل كبير، وهذا بفعل انعكاسات الأزمة المالية العالمية في 2008 والتي تركت آثار كبيرة في سوق دبي للأوراق المالية.

2- اثر الأزمة المالية على سوق عمان للأوراق المالية

يوضح الجدول الآتي معدلات نمو مؤشرات سوق عمان للأوراق المالية للمدة (2010-2016)

جدول (4)

معدلات نمو مؤشرات سوق عمان للأوراق المالية للمدة (2010-2016)

السنة	مؤشر القيمة السوقية	معدل النمو السنوي (%)	مؤشر حجم التداول	معدل النمو السنوي (%)	معدل دوران السهم (%)	معدل النمو السنوي (%)
2010	30.903		1.452		4.7	
2011	27.209	(11.95)	708.5	48694.7	2.6	(44.68)
2012	26.971	(8.747)	707.1	(0.1976)	2.6	0

¹ الأرقام التي بين الأقواس نسب سالبة

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدمجة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية..

11.5384	2.9	5.4306	845.5	(0.0449)	25.760	2013
6.89655	3.1	5.325	785.2	(7.569)	25.565	2014
80.645	5.6	(0.9981)	1.425	(0.778)	25.366	2015
(26.785)	4.1	69963.1	998.4	(0.0346)	24.487	2016

المصدر :- بيانات صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، النشرات الفصلية للمدة (2010 - 2016) يظهر من الجدول رقم (4) إن مؤشرات سوق عمان للأوراق المالية (مؤشر القيمة السوقية وحجم التداول ومؤشر معدل دوران السهم) فقد سجلت تذبذب واضح فنسبة النمو لمؤشر القيمة السوقية واجهت انخفاض بمعدلات سالبة خلال الفترة من (2010 - 2016) وهذا يعكس اثر الأزمة المالية لعام 2008 داخل سوق الأوراق المالية الأردني، كما نلاحظ انخفاض نسبة النمو لحجم التداول ونسبة النمو لمعدل دوران السهم فقد كانت متذبذبه وهذا مؤشر على عدم استقرار سوق عمان للأوراق المالية.

3- اثر الأزمة المالية على سوق مصر للأوراق المالية
يوضح الجدول الآتي معدلات نمو مؤشرات سوق مصر للأوراق المالية للمدة (2010-2016)

جدول (5)

معدلات نمو مؤشرات سوق مصر للأوراق المالية للمدة (2010-2016)

السنة	مؤشر القيمة السوقية	معدل النمو السنوي (%)	مؤشر حجم التداول	معدل النمو السنوي (%)	معدل دوران السهم (%)	معدل النمو السنوي (%)
2010	84.109		12.480		14.8	
2011	48.679	(42.123)	4.646	(62.772)	9.5	(35.810)
2012	61.821	26.586	6.532	40.5940	10.6	11.578
2013	61.517	(1.6877)	5.470	(16.258)	8.9	(16.037)
2014	69.908	13.6401	8.960	63.8025	12.8	43.8202
2015	54.913	(21.449)	6.805	(24.051)	12.4	(3.125)
2016	34.463	(37.240)	6.077	(10.698)	17.6	41.935

المصدر :- بيانات صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، النشرات الفصلية للمدة (2010 - 2016) لقد تأثر سوق مصر للأوراق المالية بالأزمة المالية العالمية وتراكماتها وأثارها السلبية التي انعكست على جميع قطاعاتها الاقتصادية، كما في سوق مصر للأوراق المالية فان أكثر من (30%) من المتعاملين فيه من الأجانب والذين سعوا إلى التخلص من الأوراق المالية على خلفية الأزمة المالية والتي أدت إلى انحدار العالم باتجاه الكساد العالمي على المدى الطويل، كما يظهر الجدول (5) بانخفاض حاد للنسب المالية خلال الأعوام (2011،2013،2015،2016) وهذا مؤشر سلبي على أداء سوق مصر للأوراق المالية.

رابعا :- انعكاسات الأزمة المالية العالمية في 2008

تولدت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 منذ بداية الألفية الجديدة في نهاية عام 2000، إذ كانت هناك أزمة في الولايات المتحدة سميت أزمة " دوت كوم " متعلقة بشركات الانترنت، حين قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض نسبة الفائدة من (6.5%) إلى (3.5%) خلال أشهر محددة بهدف إلى زيادة السيولة في السوق وتشجيع الأنفاق، ومن ثم هجمات (11 سبتمبر) والتي تسببت في مشاكل اقتصادية مما أدى تخفض نسبة الفائدة إلى (1%) في شهر يوليو 2003 واستمر لمدة سنة. وترتب على انخفاض نسبة الفائدة لتوفير سيولة هائلة في السوق، مما أدى إلى ارتفاع أسعار العقارات وجذب المستهلكين للاقتراض، مما دفع المصارف التجارية للإقراض واستغلال الفرصة، وتقديم قروض مسيرة وبشروط محدودة، وفي سبيل التخلص من المخاطرة الناجمة عن هذه

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدججة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية..

القروض فقد قامت المصارف بإنشاء سند مالي دخله المستقبلي من هذه القروض وبيعه لصناديق الاستثمارية بسعر منخفض (إبراهيم، 2009: 20) . وفي عام 2006 حدث إشباع في السوق العقارية وانخفض الطلب على العقارات، وبدأت أسعار الفائدة بالارتفاع إلى مستوى (5.25%)، وما ترتب عليها المستفيدين من القروض ومن دفع الإقساط المستحقة عليهم حتى بيع عقاراتهم، وبفعل تضرر المصارف الدائنة من عدم السداد، أدى إلى انخفاض قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت قرابت (70) شركة عقارية إفلاسها وانتشرت حالة من الفرع والهلع فقاموا المستثمرين سحب ودائعهم من المصارف مما انعكس سلبا على قيمة الموجودات لدى المصارف وأصاب الأسواق المالية الشلل التام.

ولكن السؤال الذي يثار هل هناك أسباب ذات عمق أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ؟ ولإجابة على هذا التساؤل اتضح بأن هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى تحويل من أزمة في سوق الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة مالية عالمية ومنها الأتي:- (طالب وآخرون، 2015: 326) (فطيمه، 2016: 25-26)

1-التوريق:- تعد عملية توريق الرهون العقارية إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية، وذلك من خلال تجميع الرهون العقارية وتحويلها إلى سندات وتسويقها عن طريق الأسواق المالية العالمية، مما ترتب عليه زيادة في عمليات بيع الديون الرديئة ودفع إلى انخفاض قيمة السندات إلى أكثر من (70%) من قيمتها الاسمية.

2-انخفاض مستوى الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية:- إن انخفاض مستوى الرقابة التي تفرضها الدولة والمتمثلة بالبنك المركزي ووزارة المالية من بين أهم الأسباب في حدوث الأزمة المالية، إلى جانب عدم الالتزام باتفاقية لجنة بازل 1 و بازل 2 وتطبيق معاييرها على هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- أسعار الفائدة:- إن ارتفاع أسعار الفائدة من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي منذ عام 2004 مما أدى إلى زيادة في اعباء القروض العقارية وبالتحديد بخصوص خدماتها وتسديد للإقساط فقد كانت هذه الخطوة بداية بوادر الأزمة المالية، إذ تم تجاهل السجل الائتماني للزبائن وقدراتهم على سداد، حتى بلغت إجمالي القروض ولغاية 2007 نحو (1.3) تريليون دولار

4-المغامرة وشركات التامين:- ترتب على قيام حاملي السندات العقارية بعمليات التامين لتلك السندات لدى شركات التامين وبالتالي فقد انسحب اثر تعثر عملاء الديون العقارية على سداد التزاماتهم بصورة مباشرة على شركات التامين من خلال المطالبة حاملي تلك السندات شركات التامين بتغطية خسارتهم، وما يترتب عليها من مبالغ ضخمة جدا والتي أدت إلى الإفلاس لولا تدخل الحكومة الأمريكية وعمليات التأميم التي قامت بها.

5-السياسة النقدية:- إن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة نقدية واسعة للغاية خلال السنتين الأخيرتين قبل الأزمة، فقد ترتب عليها تدفق أموال كبيرة في سوق العقارات مما أدى إلى الإرباك في ذلك السوق.

6- العولمة:- وهي إحدى الأسباب الأساسية التي أدت إلى الانتقال السريع للارزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول العالم الأخرى.

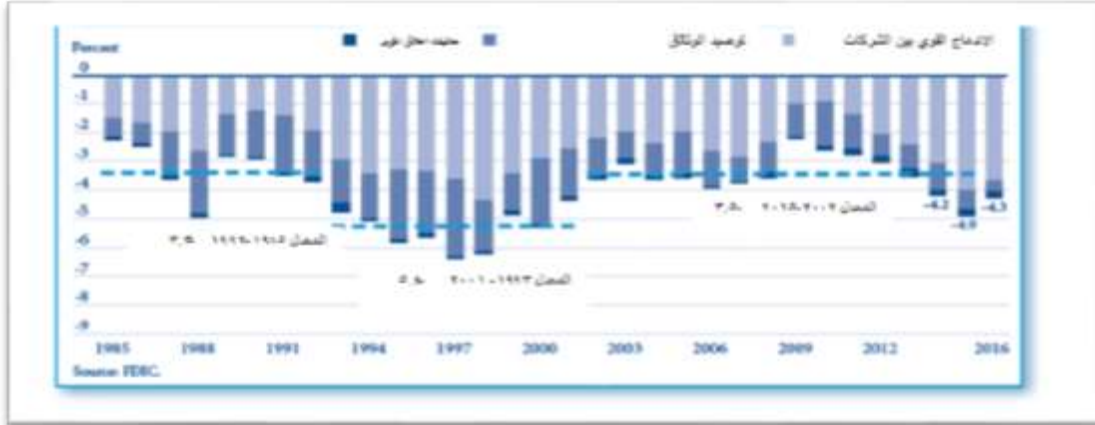
7-انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي:- هناك بعض الممارسات الغير سليمة التي تتمثل بالكذب والاستغلال والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية والتي تتمثل في ظلم الأغنياء والدائنين للفقراء والمساكين.

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدمجة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية..

8- عدم التزام المؤسسات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي " والبنك الدولي للإنشاء والتعمير " بالأهداف الأساسية التي أنشأت من أجلها، والتي تهتم بمراقبة وعلاج التذبذب في أسعار صرف العملات للدول الأعضاء ومساعدة الدول على معالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها وتنمية اقتصاديات الدول النامية. وبالرغم من الأسباب التي تم طرحها والتي أدت إلى الأزمة المالية، فقد كان لا بد من وضع إجراءات لمواجهة الأزمة المالية لعام 2008 ومن بين الإجراءات المتخذة من قبل الصندوق النقدي الدولي تتمثل بالقيام بمجموعة من المهام والتي تتمثل بتطوير التعاون النقدي الدولي وضمان الاستقرار المالي العالمي وتسهيل التجارة الدولية وتحقيق نمو اقتصادي دائم ومستمر، فضلا عن تقليص مستوى الفقر في العالم، وبفعل انتشار العولمة المالية التي أدت إلى انفجار أزمات المالية، وجعلت الاقتصاديات حائرة مما دفعها بالجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم المالي او الاستشارة الفنية لدعم الأنظمة المالية وضمان سلامتها من الصدمات الخارجية، كما إن صندوق النقد الدولي يحدد مجموعة من المؤشرات المالية المستخدمة للتنبؤ بالأزمة المالية وتختلف هذه المؤشرات باختلاف نوع الأزمة وإعراضها، فمثلا التقدير العالي لسعر الصرف، والنمو السريع للائتمان المحلي والتوسع في منح الائتمان للقطاع العام والزيادة في معدل التضخم المحلي وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي والزيادة في سعر الفائدة في البلدان الصناعية يمكن إن تكون بمثابة تحذير من إمكانية حدوث أزمة العملة (Kayotis,2009:73).

المبحث الثالث:- اندماج المصارف بعد الأزمة المالية

لقد أدت الزيادة في عمليات الاندماج في فترة ما بعد الأزمة المالية إلى تجديد الاهتمام بين الباحثين في مجال الصناعة المصرفية، ولقد ازدادت الاندماجات الطوعية في أعقاب الأزمة المالية، ولقد ارتفعت نسبة الاندماجات من (2.2%) في 2009 إلى أعلى مستوى بلغ (4.9%) في عام 2015 والتي تتضمن الاندماجات الطوعية وعمليات الإغلاق أخرى وكما موضح بالرسم البياني الآتي :-



المصدر :- FDIC (إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية)

الصندوق النقدي الدولي :- مؤسسة دولية اذ أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية (بريتن وود) في يوليو 1944 ولم يبدأ الصندوق نشاطه من مقرة في مدينة واشنطن إلا في مارس 1947، وان الهدف من الصندوق هو التعاون النقدي بين دول أوروبا الغربية لتحقيق استقرار أسعار الصرف عملاتها على نحو زيادة حجم التبادل التجاري، فضلا عن مساعدة الدول (Kayotis,2009:73)الأوروبية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية على إصلاح موازين مدفوعاتها

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدمجة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية..

الشكل (1) الاندماجات الطوعية ازدادت منذ الأزمة المالية من عام (1985-2016)

وان الغالبية العظمى من المشاركين بالاندماج هي المصارف المجتمعة (91%)، ومع ذلك تشكل المصارف المندمجة الغالبية العظمى من المؤسسات (92%)، في الواقع فان نسبة المصارف المندمجة قد زادت بالفعل منذ عام 1985 وما زالت مستمرة اليوم. كما تشكل المصارف المحلية الغالبية العظمى من المشاركين في الاندماج، كما يتم دمج معظم المصارف المندمجة التي تم الحصول عليها مع مصارف مجتمعة أخرى مما يؤدي إلى قطاع مصرفي يتألف من مؤسسات اكبر نوعا ما وتستمر في تقديم الخدمات المالية الأساسية ضمن سوق جغرافي محدد وهذا التحليل ممتد لبحث (Kowalik , et.al:2015:31) لمقارنة المصارف المتجمعة المكتسبة والمصارف المجتمعة وغير مكتسبة، ولقد تم وضع تعريفات للمصارف المجتمعة من خلال تطبيق التعريف الوظيفي لمؤسسة الودائع الفدرالية، والرقابة على حجم الموجودات وتخصيص القروض في اختيار المصارف المندمجة، كما يتم المقارنة بين المصارف المندمجة بين عامي (2010-2016) مع نظرائها باستخدام مقاييس رئيسية للأداء المالي والتي تتمثل بجودة الائتمان وهيكل الميزانية العمومية، وان الهدف من هذه الاندماجات تتمثل بزيادة حجم الموجودات للمصارف المندمجة وزيادة الودائع الأساسية نسبة إلى حجم الموجودات فضلا عن نسبة اقل من الموجودات الغير العاملة مع نظيراتها، ومن المرجح إن المصارف المندمجة هي في قائمة المصارف المشككة لدى مؤسسة الودائع الفدرالية، وكما موضح بالرسم البياني الآتي :-



المصدر :- FDIC (إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية)

الشكل (2)

مصارف صغيرة تم اكتسابها بأغلبية ساحقة من المصارف المندمجة الأخرى

قام الأكاديميون والمحللون المصرفيون بإنتاج أدبيات تكشف مختلف جوانب استنزاف المصارف، فقد استعرض (Deyoung,et.al,2008:87) أكثر من (150) دراسة نشرت منذ عام (2006)، بينما (Kowalik,et.al,2008;29) فقد قدموا دراسة حول المصارف المندمجة بين عامي (2011-2014) وتوصلت الدراسة بان المصارف المندمجة عادة ما تكون اضعف من المصارف الأخرى، وبعد تغيير العينة واخذ عينة من المصارف المندمجة بين عامي (1990-2000) وجد بان المصرف المندمجة تحسن أدائها بعد الاندماج. بينما قام (Wheelock& Wilson, 2000:127) بدراسة اندماج المصارف بين عامي (1984-

1993) وتبين فشل المصارف وذلك بفعل انخفاض العائد على الموجودات وانخفاض في نسبة رأس المال للمصارف المندمجة. وبناء على ما تقدم فقد استخدم الباحثون عدة طرق للمقارنة ومنها المقارنة بين المصارف المدمجة مع المصارف الغير مدمجة، والمقارنة بين المصارف المدمجة ومشتريها، والمقارنة بين المصارف المدمجة مع مصارف أخرى من نفس الفئة ضمن دائرة الاحتياطي الفدرالي بالاستناد على حجم الموجودات مثلا. ولقد اهتمت الدراسة بالمصارف المندمجة والتي وقعت بين عامي (2010-2016) حدثت هذه الاندماجات بين المؤسسات المالية التي لم تكن جزءا من نفس المؤسسة القابضة للمصارف اعتبارا من عام واحد قبل الاندماج، ولقد تم استخدام (FDIC) لاختيار المؤسسات المندمجة وقرائها، وان هذا المفهوم يتجاوز حجم الموجودات لمراعاة الأنشطة والنطاق الجغرافي لمؤسسة ما، ومن خلال هذا المفهوم تم استبعاد المؤسسات التحليلية الصغيرة التي لا يعتمد نموذج أعمالها الأساسي على جمع الودائع المحلية والاقتراض، بينما تم التركيز على المؤسسات المالية اكبر نوعا ما، ويستخدم هذا المفهوم بشكل دقيق لعمليات اندماج المصارف القائمة على حجم الموجودات. كما تهدف (FDIC) إلى تطابق كل مجموعة مقارنة مع مجموعة من المصارف المندمجة، كما تشترط بان المصارف المندمجة وقرائها متشابهة من حيث حجم الموجودات، إلى جانب الرقابة إلى تحسين الدقة في الأداء المالي وتربط بنسب الأداء المالي التي ترتبط بنسب أداء معينه بحجم الموجودات، وهناك مؤشرات أخرى للمقارنة تتمثل بالعائد على الموجودات وصافي هامش الفائدة وصافي الدخل ونسبة الكفاءة لاستكشاف الاختلافات في الأداء المالي، فضلا عن استخدام الرافعة المالية ونسبة الإقراض إلى الودائع الأساسية ونسبة القروض إلى الموجودات.

بين عامي (2010-2016) تم الحصول على مصارف مدمجة بلغ عددها (1106) وتم استبعاد (139) مصرف اي نسبة (12.6%) من المجتمع، مما جعل العدد النهائي للمصارف المندمجة يصل إلى (967) وتم استبعاد (118) من (139) مؤسسة لأنها لم تجد إي نظير لها باستخدام تعريف دقيق للأقران، وتم استبعاد (21) مصرف المتبقية لأنها حصلت على مؤسسة أخرى في غضون عامين من اندماجها، وتم الحصول على معظم المصارف (967) التي تم تحليلها في فترة سبع سنوات، والتي تقابل فترة ما بعد الازمة من ارتفاع وتيرة الاندماجات.

الجدول (6)

اكتساب المصارف المحلية حسب السنة المكتسبة والإقراض المتخصص ومقرها الرئيسي

السنة	العدد	النسبة	الإقراض	العدد	النسبة	الموقع	العدد	النسبة
2010	54	6%	الزراعة	110	11%	Metro	613	63%
2011	73	8%	التجارة والصناعة	8	1%	Nonmetro	354	37%
2012	128	13%	العقارات	316	33%			
2013	139	14%	المستهلك	2	0%			
2014	171	18%	الرهن	139	14%			
2015	219	23%	متعدد التخصص	106	11%			
2016	183	19%	بدون التخصص	286	30%			
المجموع	967	100%	الكل	967	100%			

المصدر :- أعداد الباحث بالاستناد على FDIC (إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية)

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدمجة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية..

وكان المتخصصون في العقارات التجارية هم الأكثر شيوعاً، وهم ما يقابل ثلث العينة للمصارف المندمجة في مناطق الرئيسية، إذ كانت المصارف المندمجة التي تتواجد في المنطقة الرئيسية هي متوسط لخمس نظائر، وكان متوسط عدد الإقران لجميع المؤسسات المندمجة هي ثمانية. وتمت مقارنة المصارف المندمجة بأقرانها على ثلاثة إبعاد، من خلال الربحية وجودة المنتجات والميزانية العمومية وحسب نوع المنطقة التي يقع فيها المقر وان المصارف المندمجة أدائها ضعيف وفق مقاييس الربحية وسجلت جودة أفضل للموجودات، كما اظهر التحليل بان هناك اختلاف بين الميزانية العمومية للمصارف المندمجة عن تلك الخاصة بإقرانها، ومن خلال المقارنة بين المصارف المندمجة وأقرانها تبين إن متوسط العائد على الاستثمار في جميع المصارف المندمجة (0.53%) وهو اقل من المصارف النظيرة لها، كما تبين انخفاض صافي إيرادات التشغيل وارتفاع المصروفات مما يؤدي إلى انخفاض ربحية المصارف المندمجة وتأثير الإيرادات سلباً إذ أدى إلى انخفاض الدخل ولقد سجلت المصارف المدمجة متوسط الدخل كنسبة مئوية من متوسط الموجودات (0.45%) اي بفارق (10) نقاط عن الأساس وهو بنسبة (0.55%) التي بلغ عنها الإقران. كما إن متوسط هامش الفائدة للمصارف المدمجة كنسبة من متوسط الموجودات اقل من نظرائه وقد بلغ (3,61%) وبفارق عشرة نقاط عن الإقران مما يؤثر ضعف الأداء لدى المصارف المندمجة وفق مؤشر متوسط هامش الفائدة مقارنة مع الإقران. كما أفادت (FDIC) بان نسبة الكفاءة لدى المصارف المدمجة والبالغة (81%) وهي أعلى مقارنة بالإقران والبالغة (74%)، وان ارتفاع نسبة الكفاءة مع ارتفاع المصاريف وانخفاض صافي إيرادات التشغيل او مزيج من الاثنين، والرسم البياني الآتي يوضح ذلك :-



المصدر :- FDIC (إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية)

الشكل (3)

المصارف المندمجة بين (2010-2016) بالمقارنة مع إقرانها

إما بخصوص مؤشر جودة الموجودات للمصارف المدمجة أفضل من نظيراتها في حين كان أداء المصارف التي تم دمجها اقل من نظيراتها وفق مقياس الربحية، بينما كانت جودة الموجودات اعلى من إقرانها، كما إن المصارف المندمجة قد أظهرت انخفاض في نسبة الموجودات غير المتداولة بالمقارنة مع نظيراتها وقد بلغت

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدمجة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية..

النسبة (1.22) بينما بلغت عند الإقران (1.44)، ومن خلال الشكل الأتي يظهر بان الموجودات للمصارف المدمجة أدنى من إقرانها وفق تعريف مؤسسة الودائع الفدرالية (FDIC).



المصدر :- (إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية)

الشكل (4)

المصارف المندمجة للفترة (2010-2016) مقارنة مع إقرانهم

تميل المصارف المدمجة إلى الحصول على نسبة أعلى من الأموال من مصادر مستقرة، وكذلك انخفاض نسبة القروض إلى الموجودات، بينما تناولت الأقسام السابقة الأداء والجودة الائتمانية للمؤسسات المندمجة وإقرانها، كما تقوم بتحليل تركيبة الميزانية العمومية وتولي اهتماما خاصا للمناطق المؤثرة في الاندماج، إذ يتضح بان المصارف المدمجة لقد حققت نسبة عالية بالودائع الأساسية إلى الموجودات عن نظيراتها وقد بلغت (80.4) بالمقارنة مع الإقران والتي بلغت (78.4)، كما تميل الودائع الأساسية إلى إن تكون مصادر التمويل أكثر استقرارا، وقد تشير إلى علاقات اقوي مع المجتمع المحلي، كما سجلت المصارف نسبة إلى اقل من القروض إلى الموجودات وقد بلغت (61.9) بالمقارنة مع الإقران الذين سجلوا (64.9)، فالمصارف المدمجة نسبة الرافعة اقل من إقرانها وقد بلغت (9.8) بينما بلغت عن الإقران (10.8)، ولكن كل مجموعة كانت ذات رؤوس أموال كبيرة من منظور السعر والحصول على نسبة الرافعة اقل لان في كثير من الحالات يكون سعر الاندماج مضاعفا لقيمة الأسهم المدمجة.



المصدر :- (إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية)

الشكل (5)

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدمجة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية..

المصارف المدمجة لها أسهم ذات ودائع أساسية مرتفعة ونسبة الرافعة المالية منخفضة

المصارف المندمجة للفترة (2010-2016) مقارنة مع أقرانهم

كما يمكن المقارنة بين المصارف المندمجة مع أقرانها اعتمادا على مكان تواجدهم، حيث تم تقسيم المصارف المندمجة حسب المناطق الرئيسية وأخرى فرعية، كما أظهرت البيانات الواردة من (FDIC) للمقارنة بين المصارف المدمجة مع نظيراتها بشأن مقياس الربحية، وأظهرت بان المصارف قد حصلت على صافي ربح قبل خصم الضريبة على الموجودات وصافي هامش الفائدة وصافي الدخل بدون فائدة ونسبة كفاءة عالية، كما سجلت المصارف المدمجة جودة موجودات اعلى مقارنة مع أقرانها، فضلا عن ذلك فان لدى المصارف المندمجة ميزانية عمومية تظهر انخفاض في نسبة الرافعة المالية، كما تظهر بان نسبة الدين إلى الموجودات اقل من المصارف المدمجة مقارنة مع أقرانها، وتظهر الاختلافات بالجدول الآتي :-

جدول (7)

الاختلافات بين المصارف المندمجة وأقرانها بالاستناد على الموقع الجغرافي

المناطق الفرعية		المناطق الرئيسية		النسب
أقرانها	المصارف المدمجة	أقرانها	المصارف المدمجة	
%1.02	%0.66	%0.64	%0.47	العائد على الاستثمار
%3.76	%3.60	%3.68	%3.62	صافي هامش الفائدة
%0.55	%0.51	%0.55	%0.40	نسبة الدخل غير الداخلة في الموجودات
%70.2	%78.1	%78.3	%81.8	نسبة الكفاءة
%0.27	%0.16	%0.37	%0.29	نسبة الخصم الصافي
%1.04	%0.82	%1.87	%1.43	نسبة الموجودات الغير ربحية
%11.11	%9.78	%10.55	%9.84	نسبة الرافعة المالية
%80.2	%82.9	%76.7	%78.8	الودائع الأساسية لنسبة الموجودات
%58.1	%54.3	%67.3	%65.3	نسبة القروض إلى الموجودات

المصدر :- أعداد الباحث FDIC (إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية)

يظهر من الجدول السابق مؤشر العائد على الاستثمار وهو غالبا ما يشار إليه في عالم الأسواق المالية بالرمز (ROI) وهو مقياس مالي يستخدم لقياس الربحية او المقارنة بين الخيارات الاستثمارية، إذ يتبين من الجدول بأن ضمن المناطق الرئيسية فان العائد على الاستثمار لدى الأقران والذي بلغت قيمته (0.64%) اعلى من المصارف المدمجة والتي بلغت (0.47%) وبالتالي فالاندماج لا يعد ايجابيا وفق هذه النسبة وبالمقابل في المناطق الفرعية فان العائد على الاستثمار لدى الأقران والذي بلغ (1.02%) اعلى من المصارف المدمجة والذي بلغ (0.66%) وبالنتيجة الاندماج ليس مفضلا لدى المناطق الفرعية وفق مؤشر العائد على الاستثمار. إما صافي هامش الفائدة فهو الفرق بين الفائدة المدفوعة والفائدة المستلمة وتهدف إلى المقارنة بين الطلب على القروض وكلما كانت اعلى كان أفضل ولكن في كل المصارف ضمن المناطق الرئيسية والمناطق الفرعية فقد كان صافي هامش الفائدة لدى الإقران وقد بلغ (3.68%) و (3.76%) على التوالي أعلى من المصارف المدمجة وقد بلغ (3.62%) و (3.60%) على التوالي. ونسبة الكفاءة وهي النسبة التي تستخدم في المصارف لحساب العائد كنسبة مئوية (الإيرادات / المصروفات) وكلما كانت النسبة عالية كلما كانت المصارف قليلة والأرباح مرتفعة وفي نفس سياق النسب السابقة فان النسبة تكون أفضل لدى الأقران قياسا بالمصارف المدمجة

لدى المناطق الرئيسية والمناطق الفرعية، إما نسبة الرافعة المالية وهي ضمن مقاييس نسبة الحماية وتعد أهم الأدوات المالية التي تستخدم المصارف في دراسات الائتمان قبل منح القروض وهذه النسبة تحسب كالآتي (الرافعة المالية = إجمالي الديون + إجمالي حقوق المساهمين) وكلما ارتفعت هذه النسبة فهي الأفضل، إذ تدل إلى ارتفاع نسبة الحماية وبالفعل فإن الأقران تحقق نسبة حماية اعلى من المصارف المدمجة سواء ضمن المناطق الرئيسية أو المناطق الفرعية. وإن أهم ما توصل إليه البحث بان هناك مؤشرات للتنبؤ باللائمة المالية ولكن لايمكن تحديد نتائجها بشكل دقيق، كما إن إستراتيجية الاندماج يمكن إن تكون وسيلة للنفاذ من الإفلاس ولكن ليس بالضرورة تكون إستراتيجية ناجحة على المدى الطويل.

المبحث الرابع :- الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :- الاستنتاجات

- 1- أظهر البحث بأن المصارف المدمجة بشكل عام كان أداءها وفق بيانات مؤسسة الودائع الفدرالية (FDIC) أقل من نظيراتها والاستثناء الوحيد هو إن المصارف المندمجة قد حققت جودة في الموجودات اعلى من أقرانها.
- 2- لقد أظهر البحث انخفاض في مؤشر العائد على الموجودات لدى المصارف المدمجة بالمقارنة مع المصارف النظرية لها، كما شهدت الانخفاض في صافي الدخل كنسبة مئوية من متوسط الموجودات ويفارق (10) نقاط اعلى لدى الإقران، إلى جانب متوسط هامش الفائدة فهو الأخر سجل انخفاض قياسا بالإقران وهذا يؤشر ضعف الأداء لدى المصارف المدمجة وفق المؤشرات (العائد على الموجودات، صافي الدخل كنسبة مئوية من متوسط الموجودات، متوسط هامش الفائدة).
- 3- تبين من البحث وتحديدا من الميزانية العمومية للمصارف المدمجة تم التوصل بأنها تعتمد بشكل كبير على التمويل الأساسي وانخفاض نسبة القروض إلى الموجودات مما يشير إلى مزيج الموجودات الأقل خطورة.
- 4- تسعى الدول إلى عمليات الاندماج والاكتماب لجعل القطاع المصرفي اقوي وأكثر قدرة على المنافسة من خلال دمج المعرفة وزيادة كفاءة الاستثمار.
- 5- إن عمليات الاندماج والاكتماب في القطاع المصرفي مدفوعه بقوة داخلية تتمثل بالرغبة في النمو والتوسع في البلدان لزيادة رأس المال / حقوق المساهمين وتعزيز المركز المالي.
- 6- قيم الحكومة بتشديد الرقابة على المؤسسات المالية وتحديدا تلك التي تصدر الأسهم والسندات.

ثانياً :- التوصيات

- 1- يوصي البحث بقيام الحكومات بدمج المصارف التي تواجه الإفلاس في كيان واحد بهدف توحيد التعامل مع كافة المتضررين من المصارف وأصحاب الودائع.
- 2- تلجئ الدولة إلى تخفيض الأسعار بشكل ملموس سوف يساعد كثيرا على رفع مستوى المدخرات لدخول الأفراد والإرباح الصافية للمصارف، مما يؤدي إلى زيادة معدلات السيولة النقدية المستخدمة في الأنفاق والتي تفعل حركة الطلب الكلي.
- 3- تشكيل لجنة من الخبراء الماليين والاقتصاديين والتي تعتبر بمثابة لجنة طوارئ لمعالجة أي أزمة متوقعة تضع ضمن آليات لمعالجة الأزمات المتوقعة.
- 4- التأكيد على السياسات المصرفية والتي ترتبط بإدارة السيولة ومخاطرة الائتمان وكفاية رأس المال.
- 5- التدخل الحكومي في الأسواق المالية ومنع عمليات البيع على المكشوف للأسهم، فضلا عن قيام الدولة بتخصيص تمويل عالي من قبل الدولة لإعادة استقرار القطاع المالي.
- 6- يوصي البحث بضرورة قيام الدول العربية الغنية بالثروة النفطية للبحث عن بدائل للإيرادات النفطية وتعزيز القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة.

المصادر :-

أولاً :- المصادر العربية :-

- 1- أبو فارة، يوسف احمد " إدارة الأزمات " دار أثير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 2- إبراهيم، رمزي ، "الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
- 3- تيم، فايز " الإدارة المالية " جامعة البترا، دار إثير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 4- الحريري، محمد سرور بن حكمت " إدارة الأزمات واستراتيجيات القضاء على الأزمات الاقتصادية والمالية والإدارية " دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 5- جلدة، سليم بطرس " الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات في ظل عالم متغير " دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 6- عبد السمیع، محمد. طيبة، احمد " الإدارة الإستراتيجية في إدارة الأزمات " دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 7- عبد الحمید، عبد المطلب " الديون المصرفية المتغيرة والازمة المالية المصرفية العالمية " دار الجامعية، مصر، القاهرة، 2009.
- 8- طالب والموسوي وفاخر، علاء فرحان، حيدر يونس، محمد " مدخل في إدارة المؤسسات المالية، دار الكتب، العراق، كربلاء، 2015.
- 9- فطيمة، لبعل، انعكاسات الازمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
- 10- المناصير والكساسبة، علي فلاح، وصفي عبد الكريم " الأزمة المالية العالمية حقيقتها.... أسبابها.... تداعياتها.... سبل العلاج، 2009
- 11- الميداني، محمد ايمن عزت، الأزمة المالية العالمية وأسبابها وتداعياتها ومنعكس على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2009.
- 12- الويلي، علي بن هلهول، الأزمات تعريفها، أبعادها، أسبابها، السعودية، الرياض، 2011.

ثانياً :- المصادر الأجنبية :-

- 1- Alam,A, Khan,S, Zafar,F, **Strategic Management :- Management Mergers & Acquisitions**, International journal of business , v(3) , (2014)
- 2- Bruner ,R.F. Applied **Mergers and Acquisitions**.new jersey : john wiley and sons. (2004).
- 3- Bower,J, When we study M&A What are we learning ? keynote address , M&A , Canada , (2002).
- 4- Capron ,L, **The long – term performance of horizontal acquisitions**. Strategic management journal ,20, 1018, (1999).

- 5- Coyle ,B. Corporate finance : **Mergers and Acquisitions Chicago**: Glenlake publishing company , (2000).
- 6- Depamphilis , D,M, **Mergers and Acquisitions , and other Restructuring Activities** : An integrated Approach to process, Tools , Case , and solutions 5^{ed} , Elsevier Academic.(2010)
- 7- Deyoung ,R, **Mergers and Acquisitions of financial Institutions**. A reviwef of the post , journal of financial Service research ,36,(2009).
- 8- Focarelli,D, Panetta,F,Salleo,C, **Why do banks merge?** Journal of money , credit and banking , 34(4), (2002).
- 9- Fontaine ,C, **Mergers and Acquisitions : understanding the role of HRM** , Boston: Northeastern University,(2007).
- 10- Gaughan,P, **Mergers and Acquisitions and corporate Restrains** , 2nd. new jersey : john wiley and sons. (1999).
- 11- Huang ,C, Kleiner ,B, **New developments concerning managing Mergers and Acquisitions**. management Research news , 27, (2004).
- 12- Jallow& Basit, **the effects Mergers & Acquisitions on Financial performance** :- case study of UK companies , (2017)
- 13- Kowalik, M, **Bank consolidation and merger Activity following the Crisis** , federal reserve bank of Kansas city Economic Review ,100,(2015).
- 14- Karyotis,C, Crises financiers of the bank , revue banque, prise,(2009)
- 15- Mcclure.B, mergers **and Acquisitions : introduction. investopedia** ,February , 25, Retrieved from , [http:// www.investopedia.com/ university/ mergers](http://www.investopedia.com/university/mergers/) , (2009).
- 16- Miller,E, **Mergers and Acquisitions : A Step – by – step legal and practical guide**. new jersey : john Wiley and Sons,(2008).
- 17- Morris,T, Bank Mergers under a changing regulatory Environment sociological form ,(2004).
- 18- Mirvis ,p, Marks,m. **Managing the Merger: Making it work** , Englewood Cliffs NJ : Prentice – Hall, (1992).
- 19- Pasiouras,F & Zopounidis,C, **Consolidation in the green banking industry :- which banks and acquired ?** managerial financial ,34,(2008).
- 20- Sherman ,A, & Hart ,M, **Mergers and Acquisitions from A to Z** , 2nd , Newyork , Amacom.
- 21- Smirnova, **Motives for Mergers and Acquisitions in the banking sector of Kazakhstan** , Suleyman Demirel university , Almaty , Kazakhstan ,(2014)
- 22- Walter,G, & Barney,j , **Management objectives in mergers and Acquisitions** , Strategic Management journal , (1990)
- 23- William ,J, **Mergers and Acquisitions** : The Essentials , New York , Aspen publishers,(2009).

استعمال إستراتيجية الاندماج لاحتواء نتائج الأزمة المالية دراسة تحليلية حول المصارف المدمجة وفق إحصائيات شركة تأمين الودائع الفدرالية..
